

وثيقة إماراتية تكشف خطة تعامل أبوظبي مع أزمة تونس

كتبه عربي 21 | 3 يناير، 2018



حصلت “عربي 21” على وثيقة سرية إماراتية، تكشف مخطط أبوظبي للتعامل مع الأزمة الحادة الأخيرة في تونس، والتي نشبت في أعقاب قرار الإمارات منع التونسيات من السفر على متن “طيران الإمارات”، كما تتضمن تقديرا للموقف بشأن الأزمة، وتشتمل أيضا على جملة من التوصيات بشأن التعامل مع الأزمة، وهي توصيات يبدو أن أبو ظبي أخذت بها فعلا خلال الأيام الماضية.

وتقع الوثيقة التي تنشرها “عربي 21” حصريا في أربع صفحات، وتعود إلى يوم السابع والعشرين من كانون أول/ ديسمبر 2017، وهي صادرة عن “إدارة تخطيط السياسات” في وزارة الخارجية والتعاون الدولي بدولة الإمارات، وموجهة بشكل حصري وسري إلى خمس مسؤولين كبار فقط، على رأسهم وزير الخارجية الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، ووزير الدولة للشؤون الخارجية أنور قرقاش.

انتهت الوثيقة إلى تبني ثماني توصيات، أولها “استبعاد فرضية الاعتذار لتونس؛ كون الاعتذار يُسيء لصورة دولة الإمارات”

وتتضمن الوثيقة، التي تنشر “عربي 21” نسخة منها، ثماني توصيات للتعامل الإمارات مع الأزمة، لكنّ

أهم وأبرز هذه التوصيات الثماني أن الوثيقة توصي الخارجية بـ”تحريك جمعيات ومواقع إعلامية داخل تونس؛ لقلب النقاش ضد حركة النهضة، بزعم أنها المسؤولة عن الأعداد الكبيرة من الداعشيات التونسية اللواتي أصبحن يُسئن للمرأة التونسية وصورتها التقدمية في الأذهان”، وذلك بحسب النص الذي جاء في الوثيقة.

وتكشف هذه التوصية كيف تدفع الإمارات الأموال لبعض وسائل الإعلام في العالم العربي؛ من أجل الخلط بين قوى الإسلام السياسي الديمقراطي وبين تنظيم “الدولة الإسلامية” الذي يجند الانتحاريين وينفذ العمليات الإرهابية في دول عربية وغربية، وهو ما توصي به الوثيقة التي تريد تحويل الغضب الشعبي التونسي تجاه دولة الإمارات إلى جدل حول حركة النهضة التي يتزعمها الشيخ راشد الغنوشي، والتي تمثل ما بات يعرف بالتيار الديمقراطي الإسلامي، والذي تلقى أطروحاته رواجاً في العالم الإسلامي، بما في ذلك دول الخليج العربي.

وانتهت الوثيقة إلى تبني ثماني توصيات، أولها “استبعاد فرضية الاعتذار لتونس؛ كون الاعتذار يُسيء لصورة دولة الإمارات؛ لأن الأمر يتعلق بقرار أمني سيادي يجب التمسك به، وعدم الالتفات إلى مطالب الاعتذار”.

أما التوصية الثانية، فهي “ضرورة الانتباه إلى الطريقة التي يُوظف بها إخوان النهضة هذه الأزمة، وكيف يهاجمون دولة الإمارات، فُسُمية الغنوشي هاجمت دولة الإمارات، وربطت القرار السيادي الإماراتي بكونه ضد ما سمته “الربيع العربي”، علماً أن الإمارات تتعمد الخلط باستمرار بين النهضة والإخوان، وتخوض معركة شرسة ضد التوجهات الديمقراطية في المنطقة.

وجاء في الوثيقة، إلى ضرورة “الانتباه إلى أن الإضرار بموقف حزب نداء تونس سيصب في مصلحة حركة النهضة؛ لذلك يوصى بعدم إضعاف موقف الرئيس السبسي وحزبه، ومن هنا ضرورة ابتعاد الخطاب السياسي والإعلامي الإماراتي عن أي تهديد مباشر أو غير مباشر لمصالح التونسيين المقيمين في الإمارات

وتضيف الوثيقة أن “السبسي وحكومته لا ينتبهون إلى أن طلب اعتذار من دولة الإمارات يخدم مصلحة حركة النهضة، التي ستوظف تصعيد الأزمة لإعادة الانتشار داخليا قبل الانتخابات المقبلة”، على حد تعبير الورقة.

وتشكل هذه التوصية الثانية حثاً على التدخل في الشؤون الداخلية لتونس، وتحريض حزب “نداء تونس” الذي ينتمي له الرئيس السبسي ضد حركة النهضة الإسلامية، والإيحاء للرئيس السبسي بأن تصعيد الأزمة سوف يخدم منافسيه في الانتخابات القادمة.

ورأت الوثيقة في التوصية الثالثة أنه “من المهم لوزارة الخارجية الإماراتية أن تربط بين قرارها وفكرة التدخل الأمني الوقائي والاستباقي، وأن تعتبر أن القرار يدخل ضمن الإجراءات الزمنية الاحترازية المؤقتة، التي قد تُرفع بعد زوال الخطر، فالأمر يتصادف مع حركة تنقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب

عبر الطارات، كما أنه يتصادف مع المعلومات التي تشير إلى أن تنظيم داعش أصدر أوامره بتوظيف النساء في عملياته الإرهابية، بعد الحصار المضروب على المقاتلين الإرهابيين المذكور.

وتلقت التوصية الرابعة إلى ضرورة "الانتباه إلى أن الإضرار بموقف حزب نداء تونس سيصب في مصلحة حركة النهضة؛ لذلك يوصى بعدم إضعاف موقف الرئيس السبسي وحزبه، ومن هنا ضرورة ابتعاد الخطاب السياسي والإعلامي الإماراتي عن أي تهديد مباشر أو غير مباشر لمصالح التونسيين المقيمين في الإمارات، الذين يُقدر عددهم بنحو 28 ألفاً". بما يوحي بأن الإمارات وضعت على رأس أهدافها مواجهة النهضة، وفي الحد الأدنى محاصرتها وإضعافها.

أما التوصية الخامسة في الوثيقة، فهي "الاستمرار في تكرار التوضيح الإماراتي الهادئ بخصوص أن دولة الإمارات تقدر عالياً أواصر الصداقة والأخوة مع أشقائها في تونس، وأنها تُكنّ بالغ الاحترام لمكانة المرأة التونسية في بلدها، ودورها الريادي والتقدمي في جميع المجالات، وأنها حريصة على أن تظل تونس بلداً صديقاً لدولة الإمارات".

تشكل هذه الوثيقة، أقوى تعبير عن القلق الإماراتي من الأزمة التي نشبت مؤخراً مع تونس

وقد بدأ تنفيذ هذه السياسة فعلاً من خلال تعليقات لشعراء وشخصيات مقربة من أبو ظبي تثني على تونس ونسائها؛ بهدف امتصاص موجة الغضب.

ودعت الوثيقة في التوصية السادسة إلى "استمرار الترحيب الإماراتي بتصريحات الناطقة باسم الرئاسة التونسية سعيدة قراش، التي قالت فيها إن ما يحدث بين تونس والإمارات لا يرقى إلى حدود الأزمة الدبلوماسية، وإن الأمور بينهما لا تُدار بروح عدائية، وكذلك إبراز تصريحات السفير التونسي في الإمارات، التي قال فيها إن العلاقات الإماراتية التونسية متينة وصلبة، وهي أقوى من أي إشكالية ظرفية".

كما دعت الوثيقة في التوصية السابعة إلى "الابتعاد الإعلامي عن مهاجمة زيارة الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إلى تونس؛ لأن الحكومة التونسية سترد بأن هذا قرار سيادي"، على حد تعبير الوثيقة.

أما في التوصية الثامنة، وهي الأخطر، فتقول الوثيقة "من الممكن تحريك جمعيات ومواقع إعلامية داخل تونس لقلب النقاش ضد "النهضة"؛ لكونها المسؤولة عن الأعداد الكبيرة من الداعشيات التونسيات اللواتي أصبحن يسئن للمرأة التونسية وصورتها التقدمية في الأذهان"، بما يؤكد فعلاً أن الإمارات تراهن على تحريك شبكاتها الإعلامية والسياسية؛ لاستخدام ملف الإرهاب ضد النهضة، والعمل على تشويه صورتها لدى الرأي العام التونسي والدولي.

وتشكل هذه الوثيقة، التي حصلت عليها "عربي21" حصرياً، أقوى تعبير عن القلق الإماراتي من

الأزمة التي نشبت مؤخراً مع تونس، وذلك عندما فوجئ التونسيون بقرار منع النساء التونسيات من السفر على متن الخطوط الجوية الإماراتية، وهو ما ردت عليه تونس لاحقاً بمنع طائرات "الإمارات" من الهبوط في المطارات التونسية، فضلاً عن موجة غضب شعبية غير مسبوقة في تونس ضد الإمارات، تضمنت العديد من الحملات على شبكات التواصل الاجتماعي.

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
& INTERNATIONAL COOPERATION



الإمارات العربية المتحدة
وزارة الخارجية
والتعاون الدولي

تقدير موقف عاجل

محددات إدارة الأزمة مع تونس والخطوات اللازمة لاحتوائها

- إن المراقب للإعلام التونسي ولتصريحات المسؤولين في تونس، وما يتداوله الناشطون التونسيون على وسائل التواصل الاجتماعي، يخرج بنتيجة أولية تفيد بأن الجهات الرسمية التونسية وجدت نفسها بين واجب الحفاظ على علاقاتها مع الإمارات، أحد أبرز شركائها الاقتصاديين، وبين حملة مزيدة سياسية ظاهرها يستهدف القرار الإماراتي، لكنها في العمق تضغط على الرئيس التونسي، الباجي قائد السبسي، وحكومة يوسف الشاهد، لأهداف سياسية بينها دفع تونس إلى التحالف مع قطر وتركيا، والقطع مع الحياد النسبي الذي تبديه تونس في الأزمة الخليجية.
- لوحظ صعوبة التمييز ما بين موقف الحكومة التونسية وموقف الشارع التونسي، وثمة أصوات معتدلة في الحكومة التونسية، وأخرى متشددة مثل ادعاء وزير الشؤون الخارجية التونسي خميس الجهيناوي أن المسؤولين في دولة الإمارات العربية المتحدة اتصلوا به وقدموا اعتذارهم عن منع النساء التونسيات من السفر إلى الإمارات أو عبر طائراتها، مضيفاً بأن بلاده تريد اعتذاراً علنياً.
- الحملة ضد الإمارات، وقطر في واجهة هذه الحملة، تروج لشائعات عن أن دولة الإمارات تستيق خطة خليجية لمعاينة تونس على انفتاحها على الدوحة وأنقرة، وهو ما يعني شحن الرأي العام المحلي للاضطفاف وراء قطر وتركيا اللتين خسرتا تعاطف الشارع التونسي بشكل واسع في علاقة بأزمات سابقة خاصة ما تعلق بشبهات تفسير التونسيين إلى سورية، فضلاً عن إغراق الاقتصاد التونسي بمنتجات تركية أضرت بالاقتصاد الوطني، قبل أن يتدخل البرلمان لسن إجراءات حمائية ضد المنتجات التركية.
- جاءت حملة التشويه ضد الإمارات قبل ساعات من زيارة الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، إلى تونس، بهدف تحويل الأنظار عنها، والحيلولة دون استقبله باحتجاجات بسبب دور تركيا في تخريب الاقتصاد التونسي.
- من الواضح أن "النهضة" استفادت من تردد غالبية الطبقة السياسية ورضوخها للشعارات لتمرير أجندتها في استهداف دولة عربية تحارب مزاعم الإسلام السياسي.



❖ مضامين ينبغي أن تتوافر في الرسائل التي تقدمها الإمارات للرأي العام

1. الإصرار في الرسائل السياسية والإعلامية الإماراتية الموجهة للرأي العام بخصوص هذه الأزمة على أن دولة الإمارات العربية المتحدة مارست حقاً سيادياً في حماية أمنها من خطر محتمل يتزامن مع الاحتفالات بأعياد رأس السنة، حيث ترفع كل دول العالم درجة يقظتها الأمنية بمراقبة المسافرين المستعملين لطيرانها أو العابرين لأجوائها ومطاراتها.
2. مراعاة ضبط الخطاب الإعلامي بحيث لا يمس المرأة التونسية، كونها تحظى بتقدير مبالغ فيه بالمجتمع التونسي، والأمر يتعلق بفئة محدودة وخاصة من النساء التونسيات اللواتي تشير التقارير الأمنية إلى كونهن يشكلن النسبة الأكبر من مقاتلات "داعش" مقارنة بباقي نساء التنظيم، فالأرقام تشير إلى ما يفوق 700 امرأة تونسية كانت ضمن "داعش-ليبيا" وحدها، عذن بعد انهيار التنظيم في سرت إلى الأراضي التونسية.
3. أن دولة الإمارات حريصة على أمن تونس واستقرارها، وأنها تأمل وتعمل مع كل الأشقاء والأصدقاء على محاربة الإرهاب، بما في ذلك الحكومة التونسية، التي تواجه تحدياً إرهابياً في جوارها في ليبيا. وهذا يؤكد احترام الإمارات للشعب التونسي، كشعب متحضر ومتقف ومسال في غالبيته المطلقة، نساء ورجالاً.
4. لا يمكن للسلطات التونسية أن تدعي أنها تضبط حدودها في مطار تونس العاصمة، وأنها قادرة على تحديد هوية المسافرين المفترضات في هذه الفترة نحو الإمارات أو عبر طائراتها، فتونس لا تتوافر على جواز سفر بيومرتي يُسهل المراقبة وكشف هوية الشخص الذي يحمله، فالسلطات التونسية لن تبدأ الاشتغال بالجواز البيومرتي إلا في سنة 2018، لذلك فجواز السفر التونسي الكلاسيكي يُسهل عملية انتقال داعشيات تونسيات بسهولة.
5. لا يمكن للسلطات التونسية أن تدعي بكون النساء اللواتي منعن من السفر ذوات مهن مختلفة عن النساء التونسيات الداعشيات، وذلك لكون الداعشيات التونسيات في ليبيا مثلاً توجد من بينهن التاجرات والعاملات ونساء التجميل والمرضات والطبيبات.
6. سقف الخطاب الذي ترفعه تونس في الدفاع عن المرأة التونسية بعد حادث المنع لا مبرر له لكون قضية فئة من النساء التونسيات وعلاقتهم بالإرهاب متداولة في منتديات النقاش



داخل اللقاءات التونسية، فبمناسبة اليوم العالمي للمرأة في الثامن من مارس الماضي (2017) نظمت جمعية "نبض الوطن" ملتقى تحت عنوان "المرأة والإرهاب"، أثار الحاضرون مجموعة معلومات عن كون المرأة التونسية تحتل المرتبة الأولى في "داعش-ليبيا"، وأن ممر منطقة بنقردان مفتوح لمرورهن بسهولة من ليبيا نحو تونس، بل إن النساء الأجنيات المنتسبات لداعش يدخلن تونس كسائحات وعودتهن إلى أي بلد آخر تشكل تهديدا للأمن .

7. تشير التقارير الأمنية، خاصة القادمة من ليبيا والرقعة في سورية، أن التوسنيات زعيمات في تنظيم "داعش"، وأن الداعشيات التوسنيات لهن علاقة بالقيادات الكبرى للتنظيم، مما يسهل إمكانية تنفيذهن لعمليات إرهابية بتوجيهات من قيادات التنظيم.

❖ التوصيات:

من المهم أن تنتبه الإمارات أن مصلحتها في حل الأزمة مع تونس يهدد وسرعة، وأن التوتر بين البلدين سيصعب في صالح "الإخوان" وقطر، ومن هنا ضرورة عدم الانجرار لذلك. ومن التوصيات المقترحة لتحقيق ذلك ما يلي:

1. يجب استبعاد فرضية الاعتذار لدولة تونس لكونها تسيء لصورة دولة الإمارات العربية المتحدة في حالة القيام بالاعتذار، فالأمر يتعلق بقرار أمني سيادي يجب التمسك به، وعدم الالتفات إلى مطالب الاعتذار.
2. يجب الانتباه إلى الطريقة التي يُوظف بها إخوان "النهضة" هذه الأزمة، وكيف يهاجمون دولة الإمارات، فسمية الغنوشي هاجمت دولة الإمارات وربطت القرار السيادي الإماراتي بكونه ضد ما سمته "الربيع العربي". والسبسي وحكومته لا ينتبهون إلى أن طلب اعتذار من الإمارات يخدم مصلحة حزب "النهضة" الذي سيوظف تصعيد الأزمة لإعادة الانتشار داخليا قبل الانتخابات المقبلة.
3. من المهم لوزارة الخارجية في دولة الإمارات أن تربط بين قرارها وفكرة التدخل الأمني الوقائي والاستباقي، وأن تعتبر القرار بكونه يدخل ضمن الإجراءات الأمنية الاحترازية المؤقتة التي قد ترفع بعد زوال الخطر، فالأمر يتصادف مع حالة تتقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب الرجل عبر المطارات، كما أنه يتصادف مع المعلومات التي تشير إلى أن تنظيم "داعش" أصدر أوامره بتوظيف النساء في عملياته الإرهابية بعد الحصار المضروب على المقاتلين الإرهابيين النكور.



4. الانتباه إلى أن الإضرار بموقف حزب "تدام تونس" سيصب في مصلحة حركة "النهضة"، ولذلك يوصى بعدم إضعاف موقف الرئيس السبيعي وحزبه، ومن هنا ضرورة ابتعاد الخطاب السياسي والإعلامي الإماراتي عن أي تهديد مباشر أو غير مباشر لمصالح التونسيين المقيمين في الإمارات، الذين يُقدر عددهم بنحو 28 ألفاً.
5. الاستمرار في تكرار التوضيح الإماراتي الهادئ بخصوص أن دولة الإمارات تقدّر عالياً وأصرّ الصداقة والإخوة مع أشقائها في تونس، وأنها تُكّن بالغ الاحترام لمكانة المرأة التونسية في بلدها، ودورها الريادي والتقدمي في جميع المجالات، وأنها حريصة على أن تظل تونس بلداً صديقاً لدولة الإمارات.
6. استمرار الترحيب الإماراتي بتصريحات الناطقة باسم الرئاسة التونسية، سعيدة قرّاش التي قالت فيها "إن ما يحدث بين تونس والإمارات لا يرقى إلى حدود الأزمة الدبلوماسية"، وأن "الأمر (بينهما) لا تدار بروح عدائية"، وكذلك إبراز تصريحات السفير التونسي في الإمارات التي قال فيها إن "العلاقات الإماراتية والتونسية متينة وصلبة وهي أقوى من أي إشكالية ظرفية".
7. الابتعاد الإعلامي عن مهاجمة زيارة اردوغان الحالية إلى تونس، لأنّ الحكومة التونسية ستردّ بأن هذا قرار سيادي.
8. من الممكن تحريك جمعيات ومواقع إعلامية داخل تونس لقلب النقاش ضد "النهضة" بكونها المسؤولة عن الأعداد الكبيرة من الداعشيات التونسيات اللواتي أصبحن يُسنن للمرأة التونسية، وصورتها التقديمية في الأذهان.

انتهى

إدارة تخطيط السياسات

وزارة الخارجية والتعاون الدولي

27 ديسمبر 2017م

نسخة إلى:

- ✓ سمو الشيخ وزير الخارجية والتعاون الدولي.
- ✓ سمو الشيخ وزير الدولة للشؤون الخارجية.
- ✓ معالي مساعد الوزير للشؤون السياسية.
- ✓ إدارة الشؤون الإعلامية والاتصال الحكومي.
- ✓ إدارة الشؤون الأفريقية.